# الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003 .. الواقع والتحديات

م. خضير عباس النداوي- قسم العلاقات الاقتصادية الدولية -كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين
Email: alnadawikhudhair@yahoo.com--
تـ . محمول:07804260895

**خلاصة البحث**

تعمل الحكومات والشركات الكبرى وكبار المستثمرين في العديد من دول العالم على إقامة مشاريع الصناعات الكبيرة لحاجتها لموارد مالية وبشرية كبيرة . في حين يعمل القطاع الخاص على أنشاء الصناعات الصغيرة . إما في العراق فقد استقطبت الصناعات الصغيرة اهتمام العديد من الحرفيين والصناعيين والمستثمرين ، لاستحواذها على نسبةٍ مرتفعة من حجم المشروعات الصناعية أو الحرفية وفي كافة المحافظات العراقية ، وبخاصة في المدنِ التي تتركز فيها كثافة سكانية عالية كما هو الحال في بغداد والموصل والبصرة .

إن نمو الاقتصاد العراقي والشروع بخطوات التحّول من الاقتصاد الحكومي إلى نظام اقتصاد السوق، سيزيد من الاعتماد على انتشار القطاع الخاص في مختلف محافظات العراق ، مما يدفع إلى تأسيس مشاريع جديدة للصناعات الصغيرة ويؤدي إلى تنمية القطاعات الصناعية في العراق .

تم تقسيم البحث إلى أربع مباحث، أهتم المبحث الأول بتعريف الصناعات الصغيرة وعرض لمحة تاريخية مركزة عن الموضوع. أما المبحث الثاني: واقع الصناعات الصغيرة في العراق، فقد تناول تطور الصناعات الصغيرة في العراق. في حين تم التركيز في المبحث الثالث على المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق في الميادين التشريعية والمالية والاقتصادية، فيما تضمنت الخاتمة الاستنتاجات المستمدة من مادة البحث وكذلك تقديم مجموعة من التوصيات التي تخدم تطوير الصناعات الصغيرة في العراق.

## ▪ المقدمـــــة:

تحتلُ الصناعات الصغيرة أهمية أستثنائية في مُختلف أقتصاديات العالم سواءاً أكانتُ مُتقدمة أم نامية ،لكون مشروعاتها تمثلُ نسبة كبيرة من المنشات الاقتصادية في العالم وتوظف ما إعداد هائلة من القوى العاملة على المستوى العالمي ،لاسيما وأنهاُ تمثل اللبنات الأساسية للقطاع الصناعي والعمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث،كونها تعكس جهد ونشاطُ منظم ذو جدوى أقتصادية وأجتماعية ينطلق من الحاجات والدوافع الشخصية لصغار المُستثمرين في الميدان الاقتصادي وبمختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والخدمية .

وفي الوقتِ الذي تضطلع فيه الحكومات والشركات الكبرى وكبار المستثمرين بتحمل المسؤولية في إقامة الصناعات الكبيرة ، لحاجتها لموارد مالية وبشرية كبيرة وُمستلزمات أخرى متنوعة ، يتصدى القطاع الخاص،وفي بعض الدول، الحكومات والشركات الكبرى، بمهام أنشاء الصناعات الصغيرة في مختلف دول العالم ، لذلك أولت العديد من الدول الصناعية منها والنامية على حد سواء ، أهتماماً بدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والتي تُعد المجال الأساسي لتشغيل أعداداً هائلة من القوى العاملة ، فضلاً عن أستيعاب الكثير من المنتجات المتبادلة بين الصناعات الكبيرة مع المشاغل أو الورش الصناعية الصغيرة .

إما في العراق ، فقد أستقطبت الصناعات الصغيرة اهتمام العديد من الحرفيين والصناعيين والمستثمرين ، لأستحواذها على نسبةٍ مرتفعة من حجم المشروعات الصناعية أو الحرفية وفي

كافة المحافظات العراقية ، وبخاصة في المدنِ التي تتركز فيها كثافة سكانية عالية كما هو الحال في بغداد ، والموصل والبصرة . فيما تخصصت بعض المدن ولأعتبارات ذاتية وموضوعية بمشاريع أقتصادية ذات طابع تخصصي فرضتها أحكام الجغرافية والتاريخ.

**اولاً. أهمية البحث:**

يهدفُ هذا البحث إلى دراسة دور المشروعات الصغيرة في تنمية الصناعة العراقية من خلال تسليط الضوء على واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في مختلف المحافظات العراقية، ومن ثم دراسة وتحليل أهم التحديات التي تواجهه مسيرة تطويرها ، والتوصية بأهم السياسات التي من شأنها تنمية دور المشروعات الصغيرة وتعزيز دورها في أعادة بناء الاقتصاد العراقي .

**ثانياً.مشكلة البحث:**

تتركز مشكلة الموضوع في تجاهل البعض للدور الحيوي والتاريخي الذي تقوم به الصناعات الصغيرة في العراق في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وفي تأرجح دور الدولة بين التدخل بالقطاع الصناعي ، وبخاصة في الصناعات الصغيرة ، داعمة ومُعضدة لنشاطاتها الاستثمارية حيناً والانسحاب وتركها تحت رحمة ضغوط السوق بكل إرهاصاته الداخلية والخارجية حيناً آخر وبخاصة أن نجاح تجربة الصناعات الصغيرة يرتبط بتباين الظروف السياسية لكل مرحلة وأختلاف مصالح المستثمرين في هذه الصناعات من قطاع لآخر ،لاسيما وأن هذه الصناعات ترتبط برؤية القطاع الخاص ونظرته للاقتصاد السائد في البلاد في ظل تباين المنطلقات النظرية والتطبيقات العملية .وفي ضوء هذه الإشكالية ، تبرز أمام الباحث العديد من الأسئلة ، لعل من أهمها الآتي :

1. كيف تطورت الصناعات الصغيرة،ُمنذ أقدم الأزمان وحتى الوقت الحاضر ؟
2. ما أهمية الصناعات الصغيرة ومديات تأثيراتها على القطاع الصناعي المحلي ؟
3. هل للصناعات الصغيرة في العراق دوراً في بناء أو إعادة بناء البنية التحتية للقطاع الصناعي ؟
4. ما هي المشاكل التي ُتعاني منها الصناعات الصغيرة في العراق وكيف يتم معالجتها ؟

**ثالثاً. فرضية البحث:**

إن نمو الاقتصاد العراقي والشروع بخطوات التحّول من الاقتصاد الحكومي إلى نظام اقتصاد السوق، سيزيد من الأعتماد على أنتشار القطاع الخاص في مختلف محافظات العراق ، مما يؤدي إلى تنامي وأتساع تأسيس مشاريع الصناعات الصغيرة . وتعكس هذه الحالة علاقة طردية بين تزايد النمو في الاقتصاد العراقي والتحول نحو اقتصاد السوق مما يدفع بزيادة الأعتماد على دور القطاع الخاص وتزايد أعداد المشاريع في مختلف القطاعات ومنها الصناعات الصغيرة .

**رابعاً. منهج البحث:**

إن علمَ الاقتصاد رُبما يكون الوحيد بين بقية العلوم الأجتماعية الذي يستخدم مناهج البحث بأنواعها المختلفة في دراسته للظواهر الاقتصادية ، وعلى الرغم من وجود الصناعات الصغيرة كظاهرة أقتصادية وأجتماعية مُتجذرة في الاقتصاد والمجتمع العراقي ، إلا أن تباين تخصصاتها وتنوع ُمتغيرات ُمخرجاتها يتطلب عدم التقيد بإتباع منهج معين بالذات ، وإنما الأستفادة من عدة مناهج في وقت واحد أستكمالاً لمبدأ التكامل المنهجي والذي غالباً ما يُوصف بالشمول من حيث قدرته على الإحاطة بكل ماله صلة بمتطلبات البحث. لذلك تم الاستعانة بالمنهج التاريخي ( Historical Method )، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي ( Descriptive Method ) والمنهج الاستنباطي ( Deductive Method ) لتجميع الحقائق والمعطيات الإحصائية المتاحة ثم مقارنتها ومحاولة تفسيرها للتوصل إلى أستنتاجات مقبولة وموضوعية .

**خامساً. هيكلية البحث:**

في ضوءِ ما تقدم، فقد تم تقسيم البحث إلى أربع مباحث، أهتم المبحث الأول بتعريف الصناعات الصغيرة وعرض لمحة تاريخية مركزة عن الموضوع والتعرض للتعاريف المتاحة له. أما المبحث الثاني : واقع الصناعات الصغيرة في العراق ، وتم تقسيمه إلى عدة نقاط أوضحت على التوالي بعضاً من جوانب تطور الصناعات الصغيرة في العراق أستناداً لمعطياتٍ إحصائية رسمية . في حين تم التركيز في المبحث الثالث على المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق في الجوانب التشريعية والمالية والاقتصادية ، فيما تضمنت الخاتمة الاستنتاجات المستمدة من مادة البحث وكذلك تقديم مجموعة من التوصيات التي تخدم تطوير الصناعات الصغيرة في العراق.

## المبحث الأول

### تعريف الصناعات الصغيرة

**اولاً. لمحة تاريخية:**

نشأت هذه الصناعات مع نشوء الإنسان وظهور الحاجات لتلبية متطلبات حياته العملية فصنع الفخار ، وأدوات الحراثة ، والأسلحة كالدروع والسيوف ،وسك العملات المعدنية ....الخ. وقد بدء العديد من الرموز الدينية والتاريخية حياته العملية بهذه الصناعات.ويحدثنا القرآن الكريم عن قصص عديدة حول هذا الموضوع[1] ، ومنها على سبيل المثال ، قصة النبي داوود ( عليه السلام ) والذي عمل حداداً ، يصنع الدروع الحديدية ،وقصة النبي زكريا (عليه السلام) والذي كان يعملُ نجاراً يعمل بيده ويأكل من كسبها وتأكيد النبي محمد (ص) بقوله: (كان زكريا نجاراً )[2] وبمرور الزمن أنتشرت الصناعات الصغيرة بمختلف مناطق المعمورة .

ورغم تطور الحضارات العالمية ، ظلت الصناعات الصغيرة تمثل النمط السائد في العالم حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ولم تظهرالمشروعات الصناعية الكبيرة الحجم إلا بعد الثورة الصناعية والتي بدأت في أوروبا حتى بدأت الآلات الميكانيكية تحل تدريجياً محل الأيدي العاملة في معظم العمليات الإنتاجية .

تشيُر تجربة الدول الصناعية إلى أن الصناعات الصغيرة قد لعبت دوراً رائداً في تنمية الصناعة التحويلية ، من خلال تصنيعها للمنتجات الوسيطة ومستلزمات الإنتاج للصناعات الأساسية الكبرى مما ساعد على أيجاد الروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات الوطنية وعملت بالتالي على تحقيق تكامل البنيان الصناعي . بل أن المنشآت الصغيرة هي محرك القطاع الصناعي في الدول الحديثة التصنيع.

لقد أعتمدت اليابان في بناء نهضتها الصناعية بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة والتي شكلت نسبة (75،99%) من المشروعات وأستوعبت حوالي (70%) من الأيدي العاملة . ومنذ أواخر السبعينيات في القرن الماضي باتت هذه المشروعات تمثل نسبة (90%) من المشروعات الاقتصادية على مستوى العالم وتشّغل ما بين (50– 60%) من إجمالي قوة العمل كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم مابين ( 25– 35%) من الصادرات العالمية من المواد المصنعة[3] . كما تمثل الصناعات الصغيرة ( 98%) من المنشآت الصناعية في كوريا الجنوبية. وُتعد تجربة التصنيع في كل من تايوان وسنغافورة وماليزيا مثالاً واضحاً لإمكانية نجاح التنمية الصناعية بالاعتماد على الصناعات الصغيرة . إذ حققت هذه الدول معدلات نمو

---

(1). أبن كثير، قصص الأنبياء، ط3( بيروت: دار ومكتبة الهلال 1988 )، ص 421.

(2). أبن كثير، مصدر سابق، ص472.

(3) بلال كاظم الجوادي ، هل يمكن تمويل المشاريع الصغيرة بالاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 21 ( بغداد : مجلة فصلية تصدر عن بيت الحكمة ، 2009)، ص87.

صناعي فاق في بعض الأحيان المعدلات التي حققتها الاقتصاديات المتقدمة المعتمدة على الصناعات الكبيرة [4].

إما في العراق ، فقد طبق، ومنذ تأسيسه في العصر الحديث عام 1921 المنهج الرأسمالي حيث كانت هناك مؤسسات ذات نفع عام والتي كانت تُدار وتُمول ذاتياً ولا تهدف إلى الربح تسمى ((المصالح)) مثل مصلحة نقل الركاب ،مصلحة إسالة الماء ،مصلحة الموانئ ومصلحة السكك الحديدية ومصلحة المبايعات الحكومية ...الخ ، وترتبط من الناحية التنظيمية فقط بالوزارات المعنية ، وفيما عدا ذلك فأن القطاع الخاص هو الذي يعني بالإنتاج ، أما الدولة (الحكومة )، فإنها كانت معنية بالإنفاق أساساً من عوائد النفط الخام المتحصلة من الشركات الأجنبية العاملة في العراق على شكل ضرائب تُفرض على هذه الشركات[5] .

وقد أرتبط نشوء الصناعة الحديثة تاريخياً بالقطاع الخاص وهو الذي أنشأ مجموعة الصناعات الاستهلاكية المعتمدة على المواد المتوفرة محلياً ولاسيما الزراعية منها . وقد كان للدولة دور غير مباشر بتقديم المحفزات المتعلقة بالتشريعات ، كالرسوم الكمركية وقوانين تشجيع الاستثمار الصناعي والإعانات وغيرها . ونشأت وتطورت الصناعة في العراق بعد الحرب العالمية الثانية حيث بادر رأس المال الخاص إلى أنشاء وتطوير عدد من المصانع الاستهلاكية المهمة كصناعة التمور ، وصناعة السكر وطحن الحبوب ، ودباغة الجلود، وصناعة الزيوت النباتية ،وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الإنشائية . وأستعان القطاع الخاص بالخبرات العربية والأجنبية وبقدرات ومعلومات خريجي طلبة الجامعات العراقية لتطوير كادر علمي مدرب لتطوير المشاريع الصناعية الصغيرة وإدارتها بشكل صحيح وبمؤازرة هذا التطور في الصناعات الوطنية الخاصة ، بدأ القطاع العام بالتطور نحو الأفضل[6] .

ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 ومروراً بالعهدين الجمهوري والملكي ولغاية 9 نيسان( ابريل) 2003 ،إذ تم أحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية والشروع بمحاولات لإرساء أطر نظرية جديدة في الاقتصاد الرأسمالي الحر وتشجيع أنشطة القطاع الخاص في كافة القطاعات بما فيها مشاريع الصناعات الصغيرة . ومع ذلك كان للصناعات الصغيرة ، وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية دوراً في إرساء مقدمات نحو تطوير هذه الصناعات في مختلف المجالات ، وفي كافة المحافظات العراقية .

ثانياً.مفهوم الصناعات الصغيرة : تجيئُ أهمية الصناعات الصغيرة لمساهمتها الكبيرة في أقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية ، لكون مشروعاتها تمثل ما نسبته (90%) من المنشات الاقتصادية في العالم وتوظف ما بين( 50 إلى 60%) من القوى العاملة على المستوى العالمي[7] ، إضافة إلى مزايا أخرى تزيد من أهميتها وتجعلها في صدارة أهتمامات واضعي السياسات وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية

---

[4]. د. عبد الله بن حمد الصليع ، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ، 2001 ، والمنشور على www.faclty.ksu.sa/alsolia شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط :

(5). د. إسماعيل عبيد حمادي ، تحديات التحول نحو نظام اقتصاد السوق والمنافسة ، مجلة دراسات اقتصادية العدد21 ( بغداد: بيت الحكمة ، 2009)، ص 9.

[6]. اتحاد الصناعات العراقي، إيجاد فرص عمل في عملية بناء العراق، **مجلة العمل والمجتمع**، العددان الخامس والسادس ( بغداد: المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2008 ) ص 257.

[7]. انظر التقرير الوطني لوفد العراق المشارك في أعمال الدورة 35 لسنة 2008 لمكتب العمل العربي في القاهرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمنشور في **مجلة العمل والمجتمع**، العددان الخامس والسادس ( بغداد: المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، آب( أغسطس) 2008 ) ص 205.

ويختلف تعريف أو مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى ،وفقاً لأختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية (أنظر الجدول ـ 1)؛مثل درجة التصنيع ،وطبيعة مكونات الأنتاج الصناعي وعوامله،ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة ،والكثافة السكانية،ومدى توافر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل؛وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تُحدد ملامح الصناعات القائمة ،وهل هو للأغراض التمويلية أو أية أغراض أخرى .

كما أنه لا يوجد أتفاق بين المُنظمات الدولية ، بمختلف تخصصاتها، حول تعريف تلك المشروعات ؛**فالبنك الدولي** يُعرف المشروعات الصغيرة بتلك التي يعمل فيها حتى (50) عاملاً ويبلغ إجمالي الأصول والمبيعات حتى (3) ملايين دولار ،أما المشروعات المتناهية الصغر فيعرفها بأنها التي يعمل فيها حتى (10) عمال والتي تبلغ المبيعات الإجمالية السنوية لها حتى (100) ألف دولار ،وإجمالي الأصول حتى (10) آلاف دولار ، بينما يُعرف المشروعات المتوسطة بتلك التي يعمل فيها حتى (300) عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى (10) ملايين دولار .

في حين أن **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة** (أونكتاد) فقد عّرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من (20 إلى 100) عامل . أما **منظمة العمل الدولية** فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من (10) عمال، والصناعات المتوسطة هي التي يعمل بها ما بين (10 إلى 99) عاملاً وما يزيد على (99) عاملاً يُعد صناعات كبيرة [8] .

فيما عرفها **المؤتمر الافروأسيوي** بأنها الصناعات التي تستخدم عدداً محدوداً من العمال وتستخدم جزءاً محدداً من الاستثمارات ومن الآليات وأن العدد يختلف من بلد لأخر[9] . وترى لجنة **التنمية الاقتصادية** ( CED ) وهي منظمة متميزة بالبحث العلمي بأن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يتميز بخاصيتين من الخواص الخمس الآتية: أولاً. يُديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة . ثانياً . يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير . ثالثاً . يكون محلياً في المنطقة التي يعمل بها . رابعاً . له حجم صغير نسبياً من حيث رقم الأعمال وفي الصناعة التي ينتمي إليها. خامساً . يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه . أما **المنظمة الأميركية للمشروعات الصغيرة** ( S.B.A) فقد عدته شركة يتم أمتلاكها وإدارتها بشكل مُستقل وهي غير مسيطرة في عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية ، وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة [10].

وفي **الدول العربية**، فقد تم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لأجتماع الخبراء العرب ، والذي عُقد في دمشق عام 1993 ، على النحو الآتي [11]. :

أ. صغيرة الحجم جداً(Micro) عدد عمالها أقل من (5) عمال ورأس مالها أقل من (5000)دولار وغالباً يكون مديرها مالكها.

---

[8]. حسين عبدالمطلب الأسرج ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية ط 1( أبوظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009) ، ص ص 12 و13.

[9]. التقرير الوطني لوفد العراق لمؤتمر العمل العربي، مصدر سابق، ص204.

[10]. د. كنجو عبود كنجو ، إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب ، بحث عرض في المؤتمر العالمي الخامس لجامعة فيلادلفيا-كلية العلوم الإدارية والمالية عمان-الأردن ، 4-5 تموز، 2007 ، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) على الرابط : www.philadeliphia.edu

[11]. د. مناور حداد ود. حازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، الدليل الالكتروني للقانون العربي، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية ( الانترنيت) بتاريخ 2005/8/25، وعلى الرابط:www.arablawinfo,com

ب. صناعات صغيرة (Small) ، عدد عمالها يتراوح بين (6– 15) عاملاً ورأسمالها (موجوداتها ) لاتتجاوز (15) دولار .
ت. صناعات متوسطة (Medium) ، تستخدم (15– 25) عاملاً ورأسمالها (موجوداتها) يتراوح مابين (15– 25) دولار .
ث. هذه التعريفات الاقتصادية والأكاديمية في الوطن العربي أخذت في عين الأعتبار حجم المشروع وموجوداته وعدد العاملين فيه

**وفي جمهورية مصر العربية** ، حيث تُشكل المؤسسات الصغيرة ما نسبته (99%) من المنشآت العاملة في القطاع الخاص أستناداً للبيانات الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية،فقد أصدرت قانوناً خاصاً بالمنشآت الصغيرة ،وقد أحتوى هذا القانون على تعريف لهذه المنشآت ، وكما يأتي:

- يقصد بالمنشآت متناهية الصغر أو الصغرى بأنها كل شركة أو منشاة فردية تمارس نشاطاً أقتصادياً أنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه مصري .
- ووفقاً للقانون ، يُقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون ، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عامل[12] .

إما في **جمهورية العراق**، فقد عُرّفت المشروعات الصغيرة على أساس عدد العمال فيها ما بين (1-9) عمال[13]، دون التوسع في الجوانب التي تخص المنشات الصناعية الأخرى. فيما حددت المادة (8) من قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 بأن تسري أحكام هذا القانون على المشاريع وأماكن العمل التي تستخدم عاملا واحداً أو أكثر[14].

في ضوءِ ما تقدم ، يُمكن القول هناك تصنيفات مُتعددة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة والكبيرة ، فقد ذهب البعض إلى أن المشروعات يمكن تصنيفها حسب رأس المال ،وذهب البعض الأخر إلى التصنيف حسب عدد العمالة أو حسب نوعية المشروع والمنطقة الجغرافية ، مع أن معيار عدد المشتغلين يعتبر أكثرهم قبولاً على المستوى الدولي . ولكن يلاحظ أن هذا المعيار ربما يكون أقل ملائمة في المشروعات الجديدة التي تُبنى على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وبصفة عامة يتوقف المعيار المُرجح على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المشروع، وعلى الغرض من التحليل والدراسة، ونوعية البرامج المقترحة لتنمية المشروعات الصغيرة.

ورغم الصعوبات التي تواجه الباحثين في تعريف دقيق وشامل لمفهوم المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة ، فأن أكثر الدراسات والبحوث أعتمدت معيارين هما معيار كمي (عدد العمال،حجم الانتاج ،رأس المال ، والمبيعات ) معيار نوعي (ملكية المشروع، وطبيعة الصناعة ، ومسؤولية أدارة المشروع ).

---

**(12)**. د. منذر واصف المصري والدكتور ماهر حسن المحروق، المنشات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وتوفير فرص العمل، **التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**، ( القاهرة: إصدار منظمة العمل العربية، 2008 )، ص219.

**(13)**. التقرير الوطني لوفد العراق لأعمال الدورة 35 لسنة 2008 لمكتب العمل العربي، مصدر سابق ص205.

**(14)**. جمهورية العراق، قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 **جريدة الوقائع العراقية**، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، بغداد، العدد 3193 في 1987/8/13، ص1.

**( الجدول - 1)**
**أمثلة لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول**

| الدولة | عدد العمالة | معايير أخرى |
|---|---|---|
| **الولايات المتحدة الاميركية**<br>ـ مشروعات صغيرة | ـ أقل من (500) عامل. | مبيعات أقل من (5) ملايين دولار سنوياً |
| **كنـــــدا**<br>ـ مشروعات صغيرة | أقل من (500) عامل في الحقل الصناعي ،و(50) عامل في الحقل الخدمي. | مبيعات أقل من (5) ملايين دولار سنوياً |
| **الاتحاد الأوروبي**<br>ـ مشروعات متناهية الصغر<br>ـ مشروعات صغيرة<br>ـ مشروعات متوسطة | ـ أقل من (10) عمال<br>ـ أقل من (50) عاملاً<br>ـ من (50 عاملاً إلى 250) عاملاً. | ـ المشروعات الصغيرة ( مبيعات أقل من سبع ملايين يورو سنوياً ، أو خمس ملايين حجم الأصول)<br>ـ المشروعات المتوسطة ( مبيعات أقل من 40 مليون يورو سنوياً أو 27 مليون يورو حجم الأصول ) |
| **تركـــــيا**<br>ـ مشروعات مُتناهية الصغر.<br>ـ مشروعات صغيرة.<br>ـ مشروعات متوسطة. | ـ أقل من (10) عمل<br>ـ من(10) إلى (49) عاملاً.<br>ـ من (50) عاملاً إلى (199) عاملاً | لا يوجد |
| **تايلـــند**<br>ـ مشروعات صغيرة<br>ـ مشروعات متوسطة | ـ من (15) إلى (50) عاملاً<br>ـ من (51) إلى (280) عامل | ـ المشروعات الصغيرة ( أقل من 50 باهت حجم الأصول )<br>ـ المشروعات المتوسطة ( أقل من 200 مليون باهت حجم الأصول) |

المصدر:
حسين عبدالمطلب الأسرج ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية ، ط 1( أبوظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009) ، ص 16.

**المبحث الثاني**

**واقع الصناعات الصغيرة في العراق**

1. **دراسة دوافع الصناعات الصغيرة في العراق** : على الرغم من قدم أستخدام الصناعات الصغيرة في العراق ومنذ أقدم الأزمان ، إلا أن الظروف التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة أفرزت العديد من المُبررات التي تدفع بأتجاه الأهتمام بهذا الموضوع وفي مقدمتها الآتي :

**أ . أرتفاع سكان العراق** : يعيش في العراق (27) مليون مواطنة ومواطن عراقي ولا يزال نصفهم في سن الطفولة والشباب ولم يكملوا العشرين عاماً بعد . ويعيش هؤلاء العراقيون على مساحة تبلغ (435.244) ألف كيلومتر مربع ، في منطقة بالغة الأهمية ، وفي مرحلة تاريخية تحّول فيها العراق وساكنوه إلى حقل تنعقد فيه كل التناقضات ومفاعيل العولمة في أبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مع العوامل المحلية والتاريخية وذلك بشكل دراماتيكي لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . أن العراق وشعب العراق يعيشان اليوم ظروفاً سياسية وأمنية واقتصادية عميقة ومعقدة ، كما أن نسبة مرتفعة من سكانه تعيش إشكالاً مختلفة من الفقر والحرمان المادي والبشري[15] مما يتطلب الشروع بإقامة مشاريع اقتصادية صناعية وزراعية وخدمية وعلى نطاق واسع وفي مختلف المناطق.

**ب. انتشار ظاهرة الفقر والحرمان في العراق** : طبقاً لدراسة مُستفيضة عن مستويات المعيشة في العراق ، أُعدت من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2006 ، فقد تباينت ُمحافظات العراق في مستويات المعيشة فيها لأسباب عديدة في مقدمتها الرعاية الخاصة التي حضيت بها مراكز محافظات مُعينة كبغداد والبصرة والموصل من قبل الحكومة .

ومنذ بداية الثمانينات ساهمت عوامل أخرى في توسيع التباين بين المحافظات منها الموقع الجغرافي للمحافظة بالنسبة لساحات الحروب التي وقعت في العراق والتركيبة الاجتماعية لسكان المحافظات ، ويبين( الجدول -2)، أن محافظة أربيل تتضمن أدنى نسبة حرمان وفقاً لدليل مستوى الحرمان والفقر، تليها محافظة بغداد .فمحافظة بغداد متقدمة بشكل محسوس عن محافظة أربيل بالنسبة لميداني التعليم والمسكن في حين يصبح العكس بالنسبة لميدان البنى التحتية وميدان وضع الأسرة الاقتصادي وميدان محيط السكن . ويرجع تقدم محافظة أربيل في الميادين الثلاثة الأخيرة بشكل رئيس إلى أنها تتمتع بظروف تعد أعتيادية إلى حد كبير مقارنة بالظروف في محافظة بغداد الأمر الذي ساهم في تحقيق مستويات حرمان منخفضة نسبياً فيما يخص الحاجات الأساسية التي يتطلب إشباعها توفر خدمات البنى التحتية وانتعاش وضع الأسرة الاقتصادي وتحسين بيئة العمل .وبخصوص توزيع العاملين المحرومين حسب العلاقة بالعمل وخصائصه فأنها تتوزع وفقاً للنسب الآتية:

- (52%) منهم ، أي أكثر من نصف العاملين المحرومين يعملون في القطاع الخاص.
- (22%) يعملون في عمل تابع للأسر .
- (17%) يعملون في القطاع الحكومي .
- (9% ) يعملون في قطاعات أخرى .ونسبة الفقر بين العاملين في القطاع الحكومي أقل من القطاعات الأخرى ، حيث أن العاملين في القطاع الحكومي يمثلون حوالي( 3%) من

---

(15) . وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، التقرير التحليلي ، ط1 (بغداد ، طبع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2006) ، ص182 .

أجمالي العاملين أما بالنسبة للوضعية في العمل ، فأن الفقر أكثر احتمالاً من العاملين بدون أجر مع الأسرة الذين يشكلون حوالي (20%) .

(الجدول - 2)

يمثل نسبة الحرمان من الحاجيات الأساسية حسب الميدان والمحافظة (%للأسر) لعام 2006.

| المحافظة | التعليم | الصحة | البنى التحتية | المسكن | محيط السكن | وضع الأسرة الاقتصادي | دليل مستوى المعيشة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دهوك | 25.6 | 25.8 | 27.4 | 26.6 | 18.7 | 58.9 | 28.6 |
| نينوى | 33.2 | 25.6 | 50.7 | 17.2 | 22.0 | 57.2 | 29.0 |
| السليمانية | 35.1 | 32.7 | 29.6 | 19.6 | 31.3 | 57.9 | 29.4 |
| كركوك | 29.4 | 27.6 | 41.9 | 10.5 | 22.0 | 42.8 | 20.4 |
| أربيل | 34.6 | 15.7 | 27.0 | 18.3 | 14.7 | 43.9 | 15.5 |
| ديالى | 39.8 | 27.3 | 76.4 | 33.6 | 66.8 | 47.1 | 47.4 |
| الأنبار | 34.6 | 17.1 | 48.9 | 6.9 | 33.5 | 48.1 | 22.9 |
| بغداد | 19.3 | 16.5 | 46.8 | 11.5 | 39.7 | 54.2 | 20.4 |
| بابل | 46.8 | 29.6 | 83.3 | 31.3 | 71.3 | 63.8 | 55.5 |
| كربلاء | 44.4 | 19.4 | 75.0 | 27.7 | 60.8 | 58.1 | 45.6 |
| واسط | 45.9 | 23.8 | 74.5 | 33.0 | 56.2 | 49.1 | 43.5 |
| صلاح الدين | 39.8 | 17.6 | 74.9 | 11.7 | 22.7 | 49.5 | 28.5 |
| النجف | 32.9 | 21.1 | 63.2 | 22.4 | 47.5 | 66.3 | 38.8 |
| القادسية | 45.2 | 28.1 | 84.8 | 39.7 | 50.2 | 62.6 | 51.6 |
| المثنى | 55.9 | 31.7 | 79.2 | 34.4 | 42.2 | 80.4 | 56.4 |
| ذي قار | 35.8 | 21.8 | 71.8 | 27.0 | 68.1 | 62.7 | 49.7 |
| ميسان | 38.5 | 12.4 | 74.7 | 19.3 | 41.2 | 54.9 | 33.1 |
| البصرة | 23.3 | 7.6 | 93.1 | 27.9 | 36.9 | 54.0 | 28.2 |
| العراق | 31.8 | 20.7 | 58.2 | 20.1 | 40.4 | 55.1 | 31.2 |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الخلاصة التنفيذية** ، ط1 (بغداد ، طبع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2006) ، ص16 .

من العاملين المحرومين، مقابل حوالي( 10%) من أجمالي العاملين. وكذلك بين العاملين لحسابهم الخاص الذين يشكلون( 30%) من أجمالي العاملين المحرومين مقابل (27%) من إجمالي العاملين. أما بالنسبة للفئات الأخرى (أجراء وأصحاب عمل) فأن الوضعية معكوسة حيث أن مساهمتهم في القوى العاملة تزيد على مساهمتهم في القوى العاملة ضمن فئة مستوى معيشة متدن[16] . ولعل من المفارقات أن يُصّنف العراق ذو الثروات الطبيعية والبشرية الهائلة من الدول الفقيرة ، إذ تشكل نسبة الفقر فيه نحو 20% وفقاً لإحصاءات البنك الدولي لعام 2005[17]

---

[16]. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الخلاصة التنفيذية ، ط1 (بغداد ، طبع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2006) ، ص ص21و22 .

[17]. المركز الوطني للبحوث والدراسات، البرامج العراقية للحد من الفقر، مجلة العمل والمجتمع، العدد الرابع ( بغداد: المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل، شباط/ فبراير 2008 )، ص 108.

وليس غريباً لمن عاش أو راقب الأوضاع في العراق أن يعرف أن الفقر في العراق هو تخلف عانت منه القطاعات الاقتصادية المختلفة .

**ج . تفاقم مشكلة البطالة في العراق** : ومما ساهم في تكريس المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في العراق أرتفاع نسب البطالة (أنظر الجدول -3)، ورغم تباين المعطيات الإحصائية المتاحة حول نسبة البطالة في البلاد وتذبذب نسبها بين سنة وأخرى ، مما يؤشر عدم دقة مصادر الإحصاءات ، مما يوحي بان نسبها قد تكون أكثر من النسب المعلنة في الوقت الحاضر ، إلا أنها وفي كل الحالات لاتزال ُمرتفعة وتشكل أحد أهم المشاكل الاقتصادية التي ُيعاني منها الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة ، مما ينعكس سلبياً على واقع المشاريع الاقتصادية بصورة عامة ومشاريع الصناعات الصغيرة منها على وجه التخصيص ، فضلاً عن تداعياتها الاجتماعية المختلفة .

( الجدول -3)
نسب البطالة في العراق لسنوات مختارة

| السنة | معدل البطالة |
|---|---|
| 1990 | %7 (*) |
| 2004 | %44 |
| 2005 | %30 |
| 2006 | %30 |
| 2007 | %18 (**) |
| 2008 | %15 |

المصادر:

(*) نسبة البطالة للسنوات 1990-2006 ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية 2007 ، ص510 .

(**) استناداً لتصريحات وزير العمل والشؤون الاجتماعية المهندس محمود الشيخ راضي والمنشورة في صحيفة الصباح العراقية، بغداد، في 2009/1/10.

**د. المشاكل الاجتماعية بعد الاحتلال في العراق :** تعرض العراق عقب الاحتلال الأميركي للبلاد في نيسان(ابريل) 2003 ،لتداعيات ُمتلاحقة تمثلت بأستمرار العمليات العسكرية وتدهور الوضع الأمني وأنتشار ظاهرة العنف الطائفي ، مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية ، والتي تحولت إلى ظواهر ألقت بظلالها الداكنة على واقع تطور المجتمع العراقي وتدهور أوضاعه الاقتصادية وتراجع قيمهِ الاجتماعية ومن أهم هذه المشاكل ، وعلى سبيل المثال ، **ظهرت مُشكلة الهجرة والتهجير ولأول مرة في تاريخ العراق المعاصر** ، وطبقاً لتقديرات وكالة الهجرة الدولية في كانون الثاني ( يناير) 2007، فقد بلغ عدد المهجرين داخل العراق خلال السنوات الخمس الماضية (2.2) مليون عراقي ، أضافة إلى (2.5) مليون عراقي

هاجرو إلى خارج العراق بسبب أستمرار تدهور الأوضاع الأمنية[18] ليصل العدد الإجمالي للمهاجرين والمهجرين نحو (4.750) مليون عراقي وهو عدد يفوق سكان العديد من دول العالم،إضافة إلى (2.2) مليون لاجئ عراقي ، أغلبهم في الدول المجاورة ، وبالتالي فأن (6/1) من العراقيين هم من النازحين أو المهجرين ، ويحتاج ملايين آخرين من العراقيين المساعدة الإنسانية ([19]) .

فيما تُعد **مشكلة الأرامل** في العراق من أخطر الكوارث الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت بعد عام 2003 والتي حدثت جراء الاحتلال وتداعياته اللاحقة ، وأستناداً لأرقام وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق، فأن عدد الأرامل أقترب من **مليون امرأة** ، وقد أفرزت هذه المشكلة مُعضلة أخرى، لربما ستكون أصعب منها والتي تمثلت بوجود **خمسة ملايين** يتيم في العراق[20] .كما أن هناك **مليون عراقي** قتلوا منذ الغزو الأميركي عام2003 أستناداً لدراسة أعدتها ( منظمة هيومن رايتس ووتش)[21] والتي ستبقى من المعاضل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة لسنوات عديدة في المستقبل المنظور .

**2. الصناعات الصغيرة في العراق :**

تُظهر المعطيات الإحصائية الرسمية بأن أعداد المنشاءات الصناعية الصغيرة في العراق والتي تستخدم أقل من عشرة أشخاص وتقل أستثماراتها عن مائة ألف دينار عراقي لتشمل مشاريع لصناعات صغيرة تخص المواد الغذائية ، والصناعات النسيجية والخشبية والورقية والكيميائية ، والإنشائية ، والصناعات الميكانيكية والمعدنية وغيرها . حيث كانت أعدادها في عام 2000بحدود (77.167) منشاة صناعية صغيرة ويعمل بها نحو (164.579) عامل وتراجعت أعدادها في السنوات اللاحقة إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 2005 عندما وصل عددها إلى (10.088) منشاة صناعية صغيرة فقط، ويعمل فيها نحو (36.379) عامل (انظر الجدول ـ 4 ). ويعود سبب تراجع أعداد المنشاءات الصناعية الصغيرة وتأرجح أعداد المشتغلين فيها للفترة من( 2003-2006 ) بسبب تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق وأستمرار العمليات العسكرية وتدهور الوضع الأمني في كافة مناطق العراق . وعموماً تعكس المعطيات الإحصائية المتاحة عن أعداد المنشاءات الصناعية الصغيرة في العراق ومجموع المشتغلين فيها واقيام الأجور والمزايا وقيمة الإنتاج السنوي وقيمة مستلزمات الإنتاج ( انظر الجدول ـ 5) . مدى تواضع ومحدودية دور الصناعات الصغيرة في العراق مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي

---

**(18).** I.M.F.Country Report No.8/17.Wasgington D.C.Janury 2007.p7.It is available at :www.imfo.org.

**(19) .** جمهورية العراق، **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة** ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ( بغداد: المطابع المركزية ،2008) .

(20). خضير عباس النداوي ، البطاقة التموينية في العراق :أراء ومناقشات ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد 45( أبو ظبي : مركز الخليج للأبحاث ، حزيران/يونيو2008) ص113.وكذلك تصريحات الدكتورة سميرة الموسوي رئيسة لجنة الشؤون النسائية في مجلس النواب العراقي لمحطة الإذاعة البريطانية في 2008/2/10 على الرابط : )الانترنت(والمنشورة على موقع الإذاعة المذكورة على شبكة المعلومات الدولية www.newsvote.co.uk

(21). مبارك مبارك احمد، في الذكرى الخامسة لاحتلال العراق : مليون قتيل عراقي ، مجلة آراء حول الخليج العدد44 ( أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث ، مايس "مايو" ،2008 )، ص47 .

(الجدول -4)
خلاصة نتائج الإحصاء الصناعي للمشاءات الصناعية الصغيرة في العراق للسنوات 2000-20006

| السنة | عدد المنشاءات الصغيرة | مجموع المشتغلين | الأجور والمزايا ألف دينار | قيمة الإنتاج ألف دينار | قيمة مستلزمات الإنتاج ألف دينار |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 77.167 | 164.579 | 44.251.132 | 482.235.777 | 226.464.316 |
| 2001 | 69.090 | 142.724 | 33.657.998 | 469.607.969 | 234.176.093 |
| 2002 | - | - | - | - | - |
| 2003 | 17.929 | 50.207 | 31.367.004 | 413.729.835 | 219.855.710 |
| 2004 | 17.599 | 64.338 | 76.704.143 | 815.977.845 | 513.071.572 |
| 2005 | 10.088 | 36.379 | 55.809.507 | 658.655.361 | 382.254.206 |
| 2006 | 11.620 | 46.494 | 76.709.079 | 1.103.756.749 | 617.095.687 |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، **المجموعة الإحصائية السنوية، 2007**، ص119.

(الجدول - 5 )
قيمة إجمالي إنتاج المنشاءات الصناعية الصغيرة مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 200- 2006

| السنة | قيمة إنتاج المنشاءات الصناعية الصغيرة ( مليون دينار عراقي بالأسعار الجارية ) | الناتج المحلي الإجمالي للعراق ( مليون دينار عراقي وبالأسعار الجارية ) |
|---|---|---|
| 2000 | 482 | 50.213.699.9 |
| 2001 | 469 | 41.314.568.5 |
| 2002 | - | 41.022.927.4 |
| 2003 | 413 | 29.585.788.6 |
| 2004 | 815 | 46.958.545.6 |
| 2005 | 658 | 64.000.065.6 |
| 2006 | 1103 | 95.587.954.8 |

المصدر:
الجدول من إعداد الباحث بأعتماد إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **المجموعة الإحصائية السنوية ،2007** ، ص119 للعمود الثاني ،وص371 للعمود الثالث .

## المبحث الثالث
## مُحددات الصناعات الصغيرة في العراق

تواجه مشاريع الصناعات الصغيرة، شأنها شأن غالبية المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص في الدول النامية، ومنها العراق، العديد من المُحددات التي تعوق مجالات تطورها. وتتباين هذه المحددات طبقاً للبيئة الاقتصادية التي تنمو في ظلها هذه المشاريع، وبخصوص العراق يُمكن أجمالها بالمُحددات الآتية:

1. **مُحددات تشريعية**: ترتبط المشاريع الصغيرة بإجراءات قانونية مُتشعبة لتسهيل خطوات عملها ابتدءاً من إجازة المشروع الصناعي الصغير وإجراءات ملكية أو تأجير الأرض أو العقار المقام عليه المشروع ، وقوانين وتعليمات أستيراد بعض مستلزمات الإنتاج أو المواد الأولية وقوانين التمويل أو الإقراض من البنوك وقوانين الحماية التجارية لمنتجات المشاريع الصغيرة وإجراءات المشاركة أو نقل ملكية أو البيع هذه المشروعات وغيرها .

وعلى الرغم من توصيف الدستور العراقي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمل ، وعلاقة العمال بأصحاب العمل والملكية الخاصة ، وانتقال الأيدي العاملة ، والبضائع ورؤوس الأموال والاستثمارات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي في المواد : 22 و23 و24 و25 و26 من الدستور[22] ، إلا أنه ( أي الدستور) ربط تنفيذ كل خطوة من هذه الحقوق بإصدار قانون خاص بها ولا تزال هذه القوانين لم تُصّدر لحد الآن، رغم مرور أكثر من خمس سنوات على إصدار الدستور . وقد ترتب على هذه الإشكالية تردد العديد من أصحاب الخبرة في ميدان الصناعات الصغيرة من الشروع بخطوات عملية لمواصلة عملهم نتيجة لعدم وضوح الرؤيا

---

[22]. لتفاصيل أكثر انظر: جمهورية العراق، **دستور جمهورية العراق لسنة 2005**، ط2 ( بغداد: مجلس الوزراء، نيسان ( ابريل)، 2006 )، ص 21 و22.

أمامهم وتحسباً من المجهول الذي قد يواجه مشاريعهم في المستقبل ، فضلاً عن عدم وجود مؤسسة رسمية ضامنة لخطواتهم اللاحقة ، حيث تتوزع الإجراءات التنفيذية حالياً بين عدة دوائر تخص وزارات : الصناعة ، والزراعة ،و العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزارة التجارة ، وفي بعض الأحيان مجالس المحافظات والتي لاتزال هي الأخرى بدون قانون حتى الوقت الحاضر .

2. **مُحددات مالية:** أُعتمدَ الجانب المالي كأحد المعايير المُستخدمة لتعريف المنشات المتخصصة بالصناعات الصغيرة، ليس في العراق فحسب ، بل في جميع دول العالم ، سواءاً أكانت متقدمة أم نامية . وَتعكسُ ظاهرة أعتماد المال معياراً لمدى أهميته الاستثنائية للمشاريع الصناعية الصغرى . وفي الوقت الذي أستخدم فيه القطاع الخاص موارده المالية كمصدر أساس لتمويل هكذا مشاريع ، فان تنامي دورها الاقتصادي والاجتماعي دفع المؤسسات المالية المملوكة من قبل الدولة ( المصارف الاستثمارية والتجارية والصناعية ) إلى تشجيع تأسيس المشروعات الصناعية الصغيرة من خلال منحها قروض بشروط ميُسرة لمواصلة أنشطتها الاقتصادية في كافة المجالات .

إما في العراق ، فقد أرتبط مشرع القروض الصغيرة بالجانب الاجتماعي التأهيلي أكثرَ من كونه برنامجاً أقتصادياً يشكل قيمة مضافة للدخل القومي . فقد أطلق عام 1997 برنامج (( التأهيل المجتمعي )) ،على تجربة أجتماعية مهنية ناجحة بالتنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية ، حيث تم أستهداف أعداداً من المُعاقين القادرين جزئياً على العمل ، وُصرفت لهم رؤوس أموال تشغيلية تجارية وخدمية وإنتاجية . وقد حققت هذه التجربة نجاحاً في مجالين: الأول ، تم دمج المعاقين بالمجتمع على أساس التكافؤ بالفرص وتدعيم القيم الأخلاقية والاجتماعية للعمل وتمكينهم من التكيف مع متطلبات حركة العمل وأن كانت في دائرة ضيقة . والثاني ، أن المستفيدين في جميع مُحافظات العراق أستطاعوا أن يسددوا ما بذمتهم من قروض صغيرة بعد النجاح العملي في السوق ، ولم تكن هنالك جهات متابعة مالية بقدر ما تعزز في ذواتهم من ثقة ووفاء بالالتزامات وهي بحق تجربة رائدة تستحق الدراسة .

ولم يكن توقف هذا البرنامج إلا بسبب الظروف القاهرة التي تعرض لها المجتمع العراقي بعد سلسلة من الأزمات الاجتماعية ، وتوقف المشروع حتى عام 2007 حيث صمم للقروض الصغيرة برنامج أرتبط بشبكة الحماية الاجتماعية والتي بينهما علاقة وثيقة قائمة على أساس وحدة الهدف وهو الحد من الفقر في العراق وتمكين الفئات الاجتماعية المحرومة ذات الاحتياجات الخاصة لمواجهة العوز والفاقة ومن هذا المنطلق قرر مجلس الوزراء في 3 نيسان ( ابريل) 2007 ، بتخصيص مبلغ قدره (30) مليون دولار لإقامة المشاريع الصغيرة لمحافظة بغداد فقط ، وليس بهدف الحد من الفقر وتنامي نسب البطالة ، فحسب وإنما كوسيلة للاستقرار وعدم ترك مناطق السكن التي تتعرض إلى محاولات التهجير ألقسري ، كون المشاريع الصغيرة في هذه المناطق تعتبر ضرورية لربط المواطن بعمله ومنطقة سكنه[23] .

فيما خصصت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، خلال المرحلة الثانية في عام 2008 بتنفيذ المشاريع الصغيرة للإقراض (60) مليون دولار لكل محافظة من المحافظات الباقية وشملت هذه المرحلة العوائل المتضررة نتيجة للإعمال الإرهابية ممن فقدت معيل أو أصيب معيلها بنسبة عجز قدرها (50% )، والعاطل المسجل لغاية 2007/12/31 ، إضافة إلى المهّجر العائد لمنطقة سكنه والخريج الذي أنقطعت عنه إعانة الشبكة الاجتماعية وما زال عاطلا وأصحاب المحلات المتضررة نتيجة للإعمال الإرهابية [24] .

---

[23]. كاظم شمخي عامر ، القروض الصغيرة ... والمشاريع المدرة للدخل، ط1 ( بغداد: المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2007 )، ص38و40.

[24]. صحيفة الصباح، بغداد، 2008/11/1.

إما وزارة الصناعة ، فلم تصرف من القروض المخصصة للمشاريع الصناعية الصغيرة لعام 2008 سوى (90) مليون دولار من أصل المبلغ المخصص لها والبالغ (425) مليون دولار، حيث أستفاد (3000) مشروع صناعي صغير من هذه القروض ، ولا تزال أكثر من ( 7000) مشروع صغير تقدمت بإجراءات الحصول على قروض ميسرة دون جدوى حتى الوقت الحاضر[25] .

ويتضحُ مما تقدم ،أن هناك قناتين رئيسيتين لإقراض المشاريع الصناعية الصغيرة هما : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة ، ولا تزال القروض الميسرة من كلا القناتين ليست بالمستوى المطلوب جراء عدم صرف مبالغ القروض المخصصة لهذا الهدف مما أدى إلى تراجع أداء الصناعات الصغيرة في العراق .

3. **المشاكل الاقتصادية :** يُعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل اقتصادية مركبة ترتبط باتجاهين: **الأول** ، حصول أنهيار واسع للبُنى التحتية الصناعية والزراعية والخدمية، خلال العقود الثلاث الماضية ، وابتداء من عام 1980 وحتى الوقت الحاضر، جراء التبعات المتأتية من الحرب العراقية الإيرانية (1980 ـ 1988) ، وحرب الكويت ، والتي عُرفت بحرب الخليج الثانية 1991، والاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 ، وبخاصة أن الكلفة الإجمالية لخسائر الاقتصاد العراقي جراء تلك الحروب بلغت (1558.9) مليار دولار أميركي خلال الفترة من 1980 حتى عام 2003 ،وبضمنها خسائر السنة الأولى التي سببها الاحتلال الأميركي للعراق، وأستكملت حلقة من حلقات أعاقة بناء الاقتصاد العراقي ، بأشاعة النهب والسلب والسرقة والتي عبر عنها وزير الدفاع الأميركي السابق "رامسفيلد" بأنها نتاج للحرية ، إذ تُقدر الأموال العراقية المنهوبة مابين(47.1 - 51.3) مليار دولار [26] ، فضلاً عن أستمرار العمليات العسكرية التي شرعت بها قوات الاحتلال الأميركي طيلة السنوات اللاحقة **والثاني** ، أتخاذ إجراءات تحّول سريع وغير مدروس لتحويل الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر دون الاكتراث إلى حجم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الإجراءات ، وذلك لعدم وجود خطة عمل لقوات الاحتلال الأميركي لمرحلة ما بعد الحرب . وقد أعترف الحاكم المدني للعراق في عام 2003 السفير الأميركي "بول برايمر" بهذه الحقيقة بقولة: {بعد ثلاث أسابيع من بدء الحرب في 19اذار (مارس)2003 ،وجد الجنرال "غارنر" والذي عُين حاكماً مدنياً للعراق ومكتب إعادة الأعمار أنفسهم يتامى ، وفُرضت عليهم مسؤوليات لم يتوقعوها أبداً ، وبدون موارد بشرية ومالية على السواء ... ويستطرد برايمر بقوله : بعد وصولي إلى بغداد قرأت تقارير صحفية عن دراسة لوزارة الخارجية الأميركية بشان مستقبل العراق تزعم بأنها قدمت خطة متكاملة لأنشطة ما بعد الصراع ، وعندما أتيحت لي الفرصة لقراءة الخطة ، أتضح أنها لم تستهدف سوى إشراك العراقيين من أصل أميركي للتفكير بمستقبل بلدهم[27]}.

لقد أثرت سياسات الإدارة المدنية للأحتلال الأميركي ( CPA) ، في زيادة الميل للأستيراد بسبب قصور العرض المحلي وتزايد الطلب على السلع والخدمات الجديدة . وقد قدرت نسبة زيادة الأستيرادات بحوالي (65.6%)عام 2004 مقارنة بعام 2002 ،دون أن ينعكس ذلك على

---

[25]. انظر تصريحات رئيس اتحاد الصناعات العراقي السيد هاشم ذنون الاطرقجي حول توقف اغلب المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق بسبب توقف القروض الصناعية ، والمنشورة في شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) على الرابط : www.iraqirectory.com

[26]. د. عبد علي كاظم المعموري ، نحو إستراتيجية جديدة للنهوض بالاقتصاد العراقي للسنوات 2010 – 2020 ، في كتاب الإعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي الثالث لكلية العلوم السياسية في جامعة النهرين للفترة من 7تشرين الثاني 2009 لغاية 24 كانون الأول 2009 ، ص 15.

[27]. بول برا يمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي ( بيروت: طبع دار الكتاب العربي، 2006) ص38و39

حالة الأنتاج المحلي ، وبخاصة القطاع الصناعي ، الذي أستمر معطلاً بسبب الخراب الذي أصابه خلال الحرب وحالة النهب والسلب بعد ذلك من جهة ، وعدم قدرته على المنافسة أو مواصلة الأنتاج لأسباب عديدة منها: الدمار الذي أصاب هذه المنشات ، وتقادم خطوط الأنتاج والمعدات الإنتاجية وعدم توفر الأمان والاستقرار ، وشح الطاقة الكهربائية [28] . فضلاً عن أتخاذ

سلطة الائتلاف المؤقتة سلسلة من القرارات وبضمنها حل (18) وزارة ومؤسسة في العراق وتمخض عن هذه الإجراءات تداعيات اقتصادية واجتماعية واسعة .

وقد أفرزت السنوات اللاحقة لعام 2003 تفاقم المشاكل الاقتصادية في العراق جراء تدهور الوضع الأمني ، وعدم وجود خطط اقتصادية تأخذ على عاتقها مسؤولية وضع الإطار العام للخطوات التنفيذية لكافة القطاعات وبضمنها الصناعات الصغيرة ، وقد أضاف أستمرار خطوات الإصلاح الاقتصادي في العراق وفتح أسواق العراق لمنتجات الصناعات الخارجية عبئاً آخر على ُمنتجات الصناعات الصغيرة كصعوبة منافستها لصناعات أجنبية غزت أسواق العراق وبدون ضوابط تذكر ومن كافة الاتجاهات . أخذين بنظر الاعتبار أن الاقتصاد العراقي لايزال اقتصاد ريعي يعتمد كلياً إلى حد ما على موارد النفط، وقد حذر الدارسون في علم الاقتصاد ، أبتداءاً من ادم سميث ، من مخاطر ريوع المعادن ، والتي وصفها ادم سميث بأنها : (( دخل الرجال الذي يحبون أن يجنوا ثمار ما لم يبذروه)) . ويرى الدارسون إن الريوع النفطية غالباً ما تدفع إلى أستيراد الأغذية بدل إنتاجها ، وتشجع الاستهلاك ، وتنحاز عموماً إلى تفعيل النشاطات غير المنتجة . كما أن التضخم الناتج يجعل التخطيط صعباً ، ويُفاقم اللاتوازن في النمو[29]. ويقود ذلك في آخر المطاف إلى زيادة مصاعب تعديل السياسات الصناعية بفعل الجمود البنيوي الملازم للاقتصاد جراء الاتكال على الريوع النفطية .

**الخاتمـــة**: في ضوء ما تقدم نستنتج الآتي:

1. يتوفر للمشاريع والصناعات الصغيرة في العراق الأساس الفكري والذي يستند لمعطيات دينية وتاريخية وحضارية عريقة ، وبخاصة أن هذه الصناعات أعتمدت على الجهد والإبداع الفردي بعيداً عن سلطات الدولة وتأثيراتها المختلفة مما أرسى ُمقدمات مشجعة وايجابية تساهم بصورة أو بأخرى بتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي لتأسيس وتكامل الصناعات الصغيرة .
2. أقتصر مفهوم الصناعات الصغيرة في العراق، شانه شان العديد من الدول النامية على حدود ضيقة جدا، ولا يزال أسيراً لمعيار عدد العمال، فيما نجد أن هذا المفهوم لا يتناسب مع الإعداد الهائلة لهذه الصناعات وحجم العمالة التي تستوعبها.
3. لا يزال حجم إنتاج الصناعات الصغيرة في العراق ، وفقاً للإحصاءات الرسمية المتاحة مخيباً للآمال ، رغم عدم شمولية هذه الإحصاءات لكافة مرافق الصناعات الصغيرة في محافظات العراق ، لظروف أمنية وسياسية معروفة ، مما يعكس الواقع المرير الذي يعيشه القطاع الصناعي في العراق ، والصناعات الصغيرة منه على وجه التخصيص .
4. على الرغم من وجود ُمبررات مُشجعة لنشؤ وتطوير الصناعات الصغيرة في العراق - رغم مأساوية البعض منها - والمتمثلة بتوفير الموارد البشرية والطبيعية ، وأنتشار ظاهرة الفقر والحرمان ، وأرتفاع نسبة العاطلين عن العمل والمشاكل الناجمة عن الاحتلال كارتفاع عدد المهاجرين والمهجرين إلى (4.79 ) مليون عراقي ، ومليون قتيل عراقي ، مع وجود مليون أرملة وخمسة ملايين يتيم ، مما يتطلب أستنهاض كل الجهود المتاحة في البلاد لمعالجة هذه

---

[28]. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ( بغداد: المطابع المركزية ،2008) ، ص 101.

[29]. ادوارد مورس وآخرون ، النفط والاستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية ، ط1 ( بغداد : طبع معهد الدراسات الإستراتيجية ،2007 )، ص 135.

المشاكل الكارثية عبر تشجيع وإقامة المشاريع الصناعية الصغيرة ، وبخاصة إن إعداد المشتغلين في الصناعات الصغيرة للسنوات الخمس الأخيرة يتأرجح بين (46-64) ألف عامل وهو عدد محدود جدا قياساً بحجم العمالة في العراق . لذا فأن مشاكل الصناعات الصغيرة في العراق ، سواءاً أكانت تشريعية أو مالية ، أو اقتصادية ..الخ ليست بحجم المشاكل المستعصية ، بل تتوفر من الناحيتين النظرية والعملية أمكانية تذليلها إذا ما تضافرت الجهود وتوفرت النوايا الصادقة لدى مؤسسات الدولة المختلفة ، وقد تأشر من خلال البحث ضرورة التذكير بإتباع عدد من التوصيات لعل أهمها الآتي :

أ- الإسراع بإصدار القوانين التي حددتها مواد الدستور العراقي لعام 2005والتي ترتبط بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، ومما يُسهل من إجراءات تأسيس مشاريع الصناعات الصغيرة وفي كافة محافظات العراق .

ب- التنسيق بين وزارات الصناعة والعمل والشؤون الاجتماعية والتجارة والتخطيط والتعاون الإنمائي وأتحاد الصناعات العراقي لإعداد قانونٍ مُستقل بمشاريع الصناعات الصغيرة ، أسوة بما هو معمول به من قبل العديد من دول العالم ، يوضح فيه كل ما يتعلق بهذه المشاريع من حيث المفهوم واليات العمل والجهات المقرضة لها ، وصيغ حماية منتجاتها ، وصيغ نقلها وتصديرها للأسواق المحلية والخارجية .

ت- قيام وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بتضمين أستمارات الإحصاء السكاني المزمع إقامته في العراق ، بفقرات لجرد كافة المشاريع الاقتصادية وبضمنها مشاريع الصناعات الصغيرة ، وبما يساعد على تأسيس قاعدة بيانات أو معلومات مركزية تتيح للدارسين والمستثمرين والتجار وغيرهم للاستفادة منها لإغراض إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصناعية مستقبلا ، والتعريف بمنجاتها للمستهلك .

ث- .وضع إستراتيجية اقتصادية خاصة بمشاريع الصناعات الصغيرة في العراق ،تتوائم مع التطورات التي شهدها الاقتصاد والمجتمع العراقي بعد 2003 ، وتوثيق عملها مع مشاريع الصناعات الكبيرة وذلك بهدف ضمان تصريف منتجاتها ، والمساهمة في حل جانب من مشكلة البطالة وتوفير فرص التدريب لمنتسبي المشاريع الصغيرة بهدف رفع مستويات الأداء لتعميق التخصص الحرفي ، وضمان الجودة لمنتجاتهم المختلفة .

ج- تشجيع الوزارات والمؤسسات المختلفة لتطوير وتوسيع أطر التعليم الحرفي والصناعي والتجاري ، وابتداء من ثانويات الصناعة ، والمعاهد المهنية ( كالمعد التكنولوجي، ومعاهد النفط .....الخ ) وذلك باتجاهين : الأول ، التركيز على الجوانب العلمية وبصورة نوعية ، والثاني تفضيل خريجوا المعاهد الصناعية بمنحهم قروض لإنشاء صناعات صغيرة ناجحة ، ومتابعة إجراءات التنفيذ بصورة دورية .

ح- إعادة تنشيط دور الدولة، في دعمها لمشروعات مكافحة البطالة ، بدءاً بتوفير أطر قانونية معينة للمشروعات الصغيرة لتبسيط إجراءات التعامل معها في التأسيس وتقديم مزايا أستثنائية لها ، كأصدار كفالات مالية لمصلحة الجهات الممولة لهذه المشروعات ، وذلك لتشجيع البنوك التجارية المحلية وغيرها على تقديم التمويل اللازم للقطاع الخاص لأقامة المشروعات الصغيرة .

خ- توجيه مؤسسات الدولة وكافة إدارات المحافظات ، لايلاء مشاريع الصناعات الصغيرة اهتماماً خاصاً وفي كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والإعلامية ، والشروع بخطة واسعة النطاق لتبسيط الإجراءات الإدارية وبصورةٍ تُسّهل على جميع العراقيين بدون أستثناء للاستفادة من القروض وفرص العمل المتاحة، بعيداً عن التأثيرات السياسية والمناطقية والعرقية وغيرها ، تطبيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية وفي القطاعات الاقتصادية كافة ، وبما يُهئ

الفرص لبناء تجربة عراقية ناجحة في هذا الميدان ، سواءاً أكان ذلك في المدى المنظور ، أم على الصعيد الاستراتيجي .

- **قائمة المراجع:**

**أولا . المراجع العربية:**


**1.** أبن كثير، **قصص الأنبياء،** ط3( بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988).

**2.** أتحاد الصناعات العراقي، إيجاد فرص عمل في عملية بناء العراق، **مجلة العمل والمجتمع،** العددان الخامس والسادس(بغداد: إصدار المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2008 ) .

**3.** التقرير الوطني لوفد العراق المشارك في أعمال الدورة 35 لمكتب العمل العربي بالقاهرة، عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمنشور في **مجلة العمل والمجتمع،** العددان الخامس والسادس ( بغداد: إصدار المركز الوطني للبحوث والدراسات، 2008 ).

**4.** المركز الوطني للبحوث والدراسات البرامج العراقية للحد من الفقر، **مجلة العمل والمجتمع،** العدد الرابع، ( بغداد: إصدار المركز الوطني للبحوث والدراسات، 2008 ).

**5.** ادوارد مورس وآخرون ، **النفط والاستبداد /الاقتصاد السياسي للدولة الريعية** ، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية ،ط1 ( بغداد/ أربيل : طبع معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2007) .

**6.** د. إسماعيل عبيد حمادي ، تحديات التحول نحو نظام اقتصاديات السوق والمنافسة ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد (21) ( بغداد: مجلة فصلية تصدرها بيت الحكمة ، 2009 ) .

**7.** بول برا يمر، **عام قضيته في العراق،** ترجمة عمر الأيوبي، ( بيروت: طبع دار الكتاب العربي، 2006).

**8.** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، التقرير التحليلي** ، ط1 ( بغداد : طبع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2006 ) .

**9.** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الخلاصة التنفيذية** ، ط1 ( بغداد : طبع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، 2006 ) .

**10.** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **المجموعة الإحصائية السنوية ، 2007 .**

**11.** جمهورية العراق، قانون العمل رقم 71 لسنة 1987، **جريدة الوقائع العراقية،** الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، بغداد، العدد3193 في 13/8/ 1987.

**12.** جمهورية العراق، **دستور جمهورية العراق لسنة 2005،** ط2 ( بغداد: مجلس الوزراء، نيسان (ابريل)، 2006.

**13.** جمهورية العراق، **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة** ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ( بغداد: المطابع المركزية ،2008) .

**14.** حسين عبدالمطلب الأسرج ، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية** ط 1 ( أبوظبي : مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009).

**15.** بلال كاظم الجوادي ،هل يمكن تمويل المشاريع الصغيرة بالاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية ؟ ، **مجلة دراسات اقتصادية** ، العدد (21) ، ( بغداد : مجلة فصلية تصدر عن بيت الحكمة ، 2009) .

**16.** خضير عباس النداوي ، البطاقة التموينية في العراق : آراء ومناقشات ، **مجلة أراء حول الخليج** ، العدد (45)،(دبي : مركز الخليج للأبحاث ، حزيران / 2008 ) .
**17.** هاشم ذنون الاطرقجي ، توقف اغلب الصناعات الصغيرة في العراق ، والمنشور في **شبكة المعلومات الدولية** ( الانترنت ) على الرابط : **www.iraqirectory.com**
**18.** تصريحات وزير العمل والشؤون الاجتماعية المهندس محمود الشيخ راضي، حول نسب البطالة في العراق، والمنشورة في **صحيفة الصباح العراقية**، بغداد، في 2009/1/10.
**19.** تصريحات الدكتورة سميرة الموسوي رئيسة لجنة الشؤون النسائية في مجلس النواب العراقي حول أعداد الأرامل والأيتام في العراق ، **محطة الإذاعة البريطانية** ، والمنشورة في شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) على الرابط : www.newsvote.couk.
**20.** صحيفة **الصباح العراقية**، بغداد، في 2008/11/1.
**21.** د. كنجو عبود كنجو ، إستراتيجية الاستثمار والتمويل في الشركات الصغيرة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس في جامعة فيلادلفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية 2-4،تموز/يوليو 2007، عمان- الأردن ، والمنشور **في شبكة المعلومات الدولية** ( الانترنت ) على الرابط : www.phildelipha.edu.
**22.** كاظم شمخي عامر ، **القروض الصغيرة .. والمشاريع المدرة للدخل** ، ط1 ( بغداد: المركز الوطني للبحوث والدراسات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، 2007 ) .
**23.** د. منذر واصف المصري والدكتور ماهر حسن المحروق، المنشات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وتوفير فرص العمل، **التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**، ( القاهرة: إصدار منظمة العمل العربية، 2008 ) .
**24.** مبارك مبارك احمد ، في الذكرى الخامسة لاحتلال العراق : مليون قتيل عراقي ،**مجلة آراء حول الخليج** ، العدد44( أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث مايس ( مايو) ، 2008 ) .
**25.** د. مناور حداد ود. حازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، **الدليل الالكتروني للقانون العربي**، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) بتاريخ 2005/8/25‘وعلى الرابط:www.arablawinfo,com
**26.** د. عبدا لله بن احمد الصليع ، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ، 2001 ، والمنشور في **شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت )** على الرابط : www.faclty.ksu.sa
**27.** د. عبد علي كاظم المعموري ، نحو إستراتيجية جديدة للنهوض بالاقتصاد العراقي للسنوات 2010 – 2020 ، في **كتاب الإعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي الثالث لكلية العلوم السياسية في جامعة النهرين** للفترة من 7تشرين الثاني 2009 لغاية 24 كانون الأول 2009 .

**ثانياً . المراجع غير العربية:**

**(28).** I.M.F. Country Report No.8/17.Wasngington D.C. January .It is available at: www.imfo.org.
**(29).** Definitions small Industries in various countries .It is available at: www. Documents .defsme. Pde